

تأثير وجود اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي في الأجل الطويل*



UAM
Universidad Autónoma
de Madrid

رامون ماهيا كاسادو و أحمد علي كوك بالتعاون مع

1. ملخص

أصبحت تركيا من أكبر الدول التي تستضيف اللاجئين في العالم نتيجة وجود أكثر من 3.5 مليون لاجئ سوري بها منذ بداية الحرب الأهلية السورية عام 2011.

في حين أن ردود الفعل الاجتماعية ضد القبول الغير مشروط لللاجئين السوريين لا تزال على جدول الأعمال ولا تزال الدراسات التي تبحث في الآثار الواسعة النطاق الناتجة عن تواجد هؤلاء اللاجئين على الاقتصاد التركي محدودة. أعاد اتفاق آذار / مارس 2016 بين الاتحاد الأوروبي وتركيا توجيه تدفقات اللاجئين المراد منه توجيه اللاجئين إلى أوروبا باتجاه تركيا، مما يعني أن عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين قد يكونوا قد أقاموا بشكل دائم في تركيا.

الغرض الرئيسي من المشروع البحثي هو محاكاة التأثير الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط والطويل لللاجئين باستخدام تحليل مخرجات المدخلات في الاقتصاد التركي مع التركيز على جانب الإنتاج والاستهلاك من المتوقع أن تتيح السيناريوهات المصممة لأعوام 2017 و 2023 و 2028 (فترات قصيرة ومتوسطة وطويلة) تصميماً متماسكاً لخارطة طريق متكاملة لللاجئين وذلك لتحليل التأثيرات المستقبلية من منظور أوسع.



ملخص السيرة الذاتية:



البروفيسور رامون ماهيا كاسادو (دكتوراه) أستاذ بقسم الاقتصاد التطبيقي جامعة مدريد المستقلة، إسبانيا. وهو أيضاً أستاذ بجامعة باريس - دوفين والمركز الوطني الإسباني للبحوث الاجتماعية وكلية إدارة الأعمال. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي من جامعة مدريد المستقلة

ramon.mahia@uam.es



البروفيسور أحمد علي كوك، أستاذ في مركز البحوث الاقتصادية لدول البحر المتوسط بجامعة أكdeniz في تركيا. عمل باحثاً زائراً في جامعة ولاية أيوا ونشر أكثر من 30 بحث بمحافن محكمة، وله أكثر من 25 ملخص منشورين بالإضافة لـ 5 فصول بمجلدات لإصدارات المنظمات الدولية.

alikoc@akdeniz.edu.tr

الكلمات الدالة: اللاجئون، المجرة، سوريا، المدخلات والمخرجات، التوازن العام، التوظيف، الإنتاج

FEMISE

CIMCI

2, rue Henri Barbusse
13241 Marseille Cedex 01
Téléphone : (33) 04 91 31
51 95
Fax : (33) 04 91 31 50 38
www.femise.org

*تم إعداد موجز السياسة وفقاً للتقرير الفني الكامل المفصل (الإصدار النهائي) ، والذي تم تسليمها في أكتوبر 2018. (FEM43-05)

موجز السياسات

والاستنتاج الرئيسي الذي تم استخلاصه من البحث هو أن تأثير إنتاجية اللاجئين، والذي يمكن تفسيره على أنه مساهمة اللاجئين في الإنتاج، أكبر من تأثير الطلب المستحدث على أن يتم تفسيره على أنه إسهامهم في الاستهلاك لعام 2017 و2023 و2028 على التوالي ويميز هذه الدراسة عن غيرها اختيار تحليل المدخلات والمخرجات كمنهجية بحثية لفهم ظاهرة الهجرة ضمن سياق التوازن العام بالتركيز على حالة الهجرة في الدولة المضيفة ذات الدخل المتوسط والتي لا تصادف عادةً التعامل مع الهجرة القسرية والمزدوجة.

2. حقائق عن اللاجئين السوريين في تركيا

- اللاجئون السوريون من العمال ورجال الأعمال**

وفقاً للبيانات الرسمية للمديرية العامة لإدارة الهجرة فإن عدد اللاجئين السوريين المسجلين تحت الحماية المؤقتة بتركيا يبلغ حوالي 3.56 مليون لاجئ وفقاً لبيانات سبتمبر 2018 وهو ما يعادل 64.1% من إجمالي اللاجئين السوريين في المنطقة. بينما حصلت لبنان والأردن والعراق ومصر على 16.7 و11.7 و4.5 و2.4 في المائة من إجمالي اللاجئين السوريين على التوالي.

كما تشير التقديرات إلى أن حوالي 7% فقط من اللاجئين بتركيا يعيشون في مخيمات إقامة مؤقتة شيدتها الحكومة التركية في مدن قريبة من الحدود السورية، بينما يستقر معظمهم في المناطق الحضرية وبعد تطبيق تركيا لسياسة "الباب المفتوح" زاد عددهم بأكثر من خمسة عشر ضعفاً بين عامي 2013 و2017.

ومع تغير وضع اللاجئين في تركيا من مؤقت إلى دائم، مما يعني المزيد من الاندماج في المجتمع التركي فقد سهلت الحكومة التركية النفاذ إلى المرافق الأساسية لللاجئين ووافقت على تمديد تصاريح العمل وتصاريح الإقامة. حيث تظهر البيانات أن عدد اللاجئين السوريين الذين حصلوا على تصاريح إقامة ارتفع من 31,715 سورياً إلى 49,983 سورياً بين عامي 2014 و2017 بل وتقدم الحكومة المساعدة من حين لآخر على شكل تحويلات نقدية أو عينية مثل الطعام والملابس لللاجئين حيث يحصل اللاجئون السوريون في تركيا الآن على حوالي 640 مليون ليرة تركية أي ما يعادل 108 مليون دولار أمريكي من المساعدات المالية.

(Kizilay, 2016)

موجز السياسات

وعلى الجانب الآخر يقدر عدد اللاجئين السوريين العاملين بشكل غير رسمي بحوالي 650 ألف لاجئ وهو ما يعادل حوالي 40٪ من إجمالي اللاجئين السوريين النشطاء في تركيا وتعتبر القطاعات الرئيسية التي يعمل بها العمال السوريين غير الرسميين هي الزراعة والبناء والنسيج والأعمال. في الوقت الذي نجد فيه أن عدد تصاريح العمل الممنوحة للاجئين قليلة ومعظم العاملين فيها في قطاع الخدمات هي (63.2٪)، يليها قطاع الصناعة بنسبة (32٪) والبناء (4.4٪) والزراعة (0.4٪).

وفقاً لاستطلاع أجرته رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ¹ في عام 2013 ، بلغ متوسط الدخل الشهري للعامل السوري في تركيا 236 دولاراً أمريكياً ، أي ما يعادل نصف الحد الأدنى الوطني لأجر العامل في تلك السنة.

وبنهاية عام 2017، بلغ عدد الشركات المملوكة من قبل اللاجئين السوريين حوالي 6311 برأسمال إجمالي يبلغ حوالي 3392 ألف دولار أمريكي (متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي هو 6477 دولار أمريكي لعام 2017) ومن بين عدد 7316 شركة رأسمالية أجنبية مسجلة في نهاية عام 2017، هناك 1202 شركة تابعة للسوريين حيث زادت حصة السوريين في عدد الشركات وإجمالي رأس المال خلال الفترة 2013-2017.

- الوضع الاجتماعي لللاجئون السوريون

يعتبر المصدر الرئيسي لدخل اللاجئين السوريين في تركيا من الأجر الذي يتقاضونه، والذي يعادل 85٪ من إجمالي دخلهم، بينما مزايا المساعدات الاجتماعية منخفضة نسبياً وليس كما هو متوقع: في الواقع 87٪ من السوريين لا يزالون لا يتلقون أي مساعدة أو دعم اجتماعي بشكل منتظم.

(INGEV, 2017)

وفقاً للبيانات التي تم جمعها من برنامج الأغذية العالمي في مسح ميداني في أربع محافظات² في 2015 فإن إنفاق الأسر السورية يبلغ 180 ليرة تركية للفرد شهرياً في المتوسط ويختلف نصيب الفرد من الإنفاق على الغذاء وفقاً لمستوى الفقر اختلافاً

¹ AFAD

² Gaziantep, Hatay, Kilis and Sanliurfa

موجز السياسات

كبيراً بين فئات الأسر المعيشية ، وهو منخفض بشكل كبير بين الأسر الفقيرة الذي يبلغ 64 ليرة تركية في المتوسط ، تليها الأسر الأقل فقرا بمتوسط 178 ليرة تركية ، بينما ينفق غير الفقراء 548 ليرة تركية.

وتم ضمان وصول الرعاية الصحية الوقائية وغيرها لللاجئين من خلال إنشاء 99 مركزاً صحيّاً مخصصاً لللاجئين في 21 مقاطعة من قبل الحكومة التركية³ وفقاً لبيانات 31 أغسطس 2017 حيث تلقى حوالي 1.3 مليون لاجئ سوري رعاية طبية بأكثر من مليون عملية جراحية ، وأكثر من ربع مليون ولادة ، وتم إجراء أكثر من 30 مليون استشارة.

من ناحية أخرى يمكن لجميع الأطفال السوريين اللاجئين المسجلين بالفعل التسجيل في المدارس الحكومية مجاناً وبينما يوجد أكثر من 1.1 مليون طفل مسجل بلغ سن الدراسة، نجد 459 ألف طفل فقط مسجلون في المدارس في عام 2017⁴ . وإلتحق غالبية هؤلاء الأطفال بمراكز التدريب المؤقت بعدد 293,039 طالباً وحوالي 166,482 طالباً مسجلين في المدارس الحكومية.

3. أثر اللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي

تركز الأبحاث المتعلقة بالآثار الاقتصادية لللاجئين السوريين على البلدان المصيفة بشكل عام على جانب الطلب في الاقتصاد والذي يتم تحليله من خلال تأثيرات اللاجئين السوريين على سوق العمل، وأسعار المستهلكين، وأسعار المواد الغذائية والإيجارات السكنية بشكل رئيسي.

ولا تشير الدراسات المتعلقة بدور القوى العاملة السورية في سوق العمل التركي إلى أي تأثير ملموس لتدفقات اللاجئين على عائدات أجور الأفراد المحليين سواء العمال الرسميين أو غير الرسميين.

بينما أظهرت المجموعة الأخرى من الدراسات في آثار اللاجئين السوريين على أسعار المستهلكين والإيجارات السكنية، انه على المدى القصير أن أسعار المستهلكين تتضخم بسبب حقيقة أن انخفاض الأسعار أو الخدمات التي ينتجهما المهاجرون تسبب ضغطاً أقل على تكاليف الإنتاج.

³ الخدمات الصحية المقدمة لللاجئين السوريين محددة بشكل أساسى بموجب قانون الحماية المؤقتة (رقم: 6883/2014) وقانون التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى الشامل (القانون رقم: 5510 بتاريخ 31/5/2006).

⁴ DGMM data

موجز السياسات

وعلى العكس من ذلك، تم رصد زيادة كبيرة في إيجارات الإسكان خاصة لوحدات الإيجار عالية الجودة، وكذلك وجدت على المدى الطويل الدراسات ارتفاعاً كبيراً في أسعار الغذاء والمساكن في المناطق التي تستضيف اللاجئين، وهي نتيجة متسقة مع الإطار النظري حيث يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع التضخم بدون شك.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً دراسات متعلقة بالعلاقات الاستثمارية والتجارية مع سوريا بعد تدفق اللاجئين، وتوضح النتائج التي توصلوا إليها أن اللاجئين السوريين أصبحوا ممثلين بشكل فعال اقتصادياً في تركيا، ليس فقط فيما يتعلق بتوفير العمالة ولكن أيضاً مهاراتهم في تنظيم المشاريع.

4. المنهجية والنتائج

يهدف المشروع البحثي المعنون "التأثير طويل الأجل لللاجئين السوريين على الاقتصاد التركي: محاكاة المدخلات والمخرجات" إلى تقدير الآثار الاقتصادية لللاجئين السوريين في إطار جوانب الإنتاج والاستهلاك باستخدام منهج المدخلات والمخرجات الديناميكي حيث يستخدم منهج لتقدير التأثير العالمي لكل من المدخلات في الاقتصاد والتي تميز عنصرين منفصلين: تأثير الإنتاج وتأثير الطلب المستحدث.

ونجد البيانات المستخدمة لتقدير تأثير إنتاج اللاجئين السوريين هي عدد العمال السوريين بوصفهم رسميين وغير رسميين وتعويضات العمالة والاستهلاك والاستثمار لتقدير تأثير الطلب مستمدة من المسح الميداني.

بالنظر إلى جدول المدخلات والمخرجات الرسمية التركية لعام 2012 كمراجع أساسي ، يتم استخدام إجمالي القيمة المضافة المقدرة للعمال المهاجرين ومكونات الطلب النهائي لللاجئين للعثور على آثار الإنتاج والطلب المستحدث للقيمة المضافة والطلب النهائي كاستهلاك واستثمار باستخدام على التوالي النماذج الديناميكية⁵ .

وتعمل المحاكاة القائمة على وضع أو صياغة نماذج المدخلات والمخرجات في سيناريوهات حالية ومتوسطة وطويلة الأجل تتوافق مع 2017 و 2023 و 2028 على التوالي يتم إعدادها وفقاً لافتراضات حول التركيبة السكانية لللاجئين السوريين في تركيا وتوليد العمالة الوطنية بسبب التدفق السوري.

⁵ Ghosh and Leontief models

موجز السياسات

نتائج عام 2017 (تأثير قصير الأجل)

- بلغ تأثير إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن عمل اللاجئين السوريين في الاقتصاد التركي 27.2 مليار ليرة تركية في نهاية عام 2017، وهو ما يمثل 1.96 % من إجمالي الناتج المحلي التركي.
- يقدر تأثير الإنتاج بنحو 1.51% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017. يفترض هذا التأثير زيادة في الإنتاج قدرها 30.59 مليار ليرة تركية عبر القطاعات المختلفة، مما يولد 20.9 مليار ليرة تركية من القيمة المضافة.
- يؤثر الطلب المستحدث على حسابات باقي التأثير العالمي بنسبة 0.45 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. ويعني هذا التأثير إنتاجاً جديداً يقدر بنحو 11.7 مليار ليرة تركية، مما يولد 6.2 مليار ليرة تركية في القيمة المضافة وينتج أساساً عن طريق الاستهلاك المباشر والاستثمار للسكان السوريين؛ ويقدر التأثير المباشر بنحو 0.3 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017.
- إجمالاً، بلغت العمالة الوطنية الناتجة عن التكامل الاقتصادي السوري (من كل من آثار الإنتاج والطلب) ما يقدر بنحو 132454 شخصاً في عام 2017.
- التأثير المباشر للتكميل الاقتصادي السوري موزع بشكل غير متساوي في مختلف القطاعات، مما يعكس وجود تأثير للعمال السوريين بشكل أكبر أو أقل في قطاعات محددة وأنماط استثمارية معينة.
- من ناحية الإنتاج، فإن قطاعات التصنيع والطاقة والبناء والنقل والتخزين والخدمات هي التي تحظى بأكبر مساهمة من العمال السوريين.
- من جانب الطلب، تمثل تجارة الجملة والتجزئة العقارية والتكتل والتصنيع والطاقة القطاعات التي تتركز على الجزء الأكبر من التأثير.
- فيما يتعلق بتأثير العمالة (المترتبة بالإنتاج)، فإن أنشطة الزراعة والتكتل والتصنيع وتجارة الجملة والتجارة والبناء والإسكان والخدمات الغذائية هي التي تشهد زيادة أكبر في العمالة المحلية من جانب الإنتاج.
- تتركز عملية خلق فرص العمل المحلية المرتبطة بجانب الطلب في أنشطة التجارة بالجملة والصحة البشرية والعمل الاجتماعي والتصنيع.
- تدعم التفاصيل التي يقدمها مخطط المحاكاة فكرة أن تعزيز فرص العمل للاجئين من خلال تحسين تعليمهم ومهاراتهم، وتعزيز القدرة على تنظيم المشاريع وتوفير تصاريح عمل في القطاعات المستهدفة، سوف يزيد من مساهمة اللاجئين في النمو الاقتصادي بشكل أفضل.

التأثير المتوسط والطويل الأجل

- وفقاً لمجموعة من الفرضيات الموضحة في القسم الرئيسي من التقرير، فإن تأثير التكامل الاقتصادي السوري سوف يزداد بشكل معتدل خلال السنوات الخمس الأولى وسيزداد بين عامي 2023 و 2028 استجابة لنمط النمو السكاني السوريين في سن العمل والعمال.
- سيزيد عدد السكان في سن العمل⁶ بنسبة 15 % بين عامي 2017 و 2023 ثم يزيد بنسبة 33 % إضافية بين عامي 2023 و 2028. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي العمالة السورية بمعدل سنوي قدره 3.5 % خلال الخمس سنوات الأولى سنوياً وبنسبة 5.5 % سنوياً بين 2023 و 2028.
- في نهاية فترة المحاكاة، من المتوقع أن يكون عدد العمال السوريين حوالي 1 مليون عامل سوري.
- وفقاً لنمط نمو الموظفين السوريين، سيتضاعف الأثر الاقتصادي السنوي للتكامل السوري، من 1.96% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى 4.05% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2028.
- من المتوقع أن يصل التوظيف المحلي الناتج عن الاندماج السوري إلى ما مجموعه 265 ألف موظف تركي في نهاية فترة المحاكاة.

5. الخاتمة والآثار المترتبة

إن منهج المحاكاة المستخدم لا يترجم النتائج مباشرة إلى توصيات متعلقة بالسياسة العامة ومع ذلك، يمكن استخدام الرسالة المرسلة إلى صانعي السياسات، والتي تستند إلى التفكير العلمي، بدون تحيزات فكرية أو سياسية، لدعم اتخاذ القرارات ولموازنة الرأي السلبي فيما يتعلق ببعض استضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين.

نستنتج من هذا التحليل وبمراجعة فرضيات البحث، أن تأثير التكامل الاقتصادي السوري في تركيا سوف يزداد بشكل معتدل خلال السنوات الخمس المقبلة وسيزداد بين 2023-2028 بسبب نمط النمو وبلغ عدد أكبر من السكان السوريين لسن العمل وبالتالي توافر العمالة.

وهذا يعني أن التأثير الاقتصادي السنوي للتكامل السوري سوف يتضاعف من 1.96 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى 4.05 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2028.

⁶ عام وأكبر

موجز السياسات

وفي نهاية فترة المحاكاة، يقدر عدد العمال السوريين بحوالي 1 مليون عامل ويصل التوظيف الناتج عن الاندماج السوري إلى ما مجموعه 265 ألف موظف تركي.

يتبيّن أن تأثير إنتاج اللاجئين أكبر من تأثير الطلب المستحث للأعوام 2017 و 2023 و 2028 على التوالي وهذا يعني أن القدرة الإنتاجية لللاجئين السوريين كمهاراتهم في مجال تنظيم المشاريع وتزويدها بالعملة المحلية تبدو أكثر فعالية من آثار استهلاكهم على الإنتاج الكامل لل الاقتصاد ومن ثم يبدو من المنطقي تعزيز التكامل بين العمالة السورية والمهاجرين السوريين في تركيا بالإضافة إلى تسهيل تنفيذ مبادرات تنظيم المشاريع.

ولتحقيق ذلك هناك نتائج أخرى مثيرة للاهتمام تنص على أن القطاعات المختارة لخلق فرص عمل لللاجئين السوريين يجب أن تكون قطاعات الصناعة والطاقة والبناء والنقل والتخزين والخدمات بالنظر إلى جانب الطلب، كما ينبغي أن تكون القطاعات التي تشجع فرص الاستثمار هي تجارة الجملة والتجزئة والأنشطة العقارية والتصنيع والطاقة.

من أجل ضمان التأثير الإيجابي للاندماج السوري، هناك بعض التدابير التي يجب مراعاتها عند التنفيذ:

أولاً: الموارد اللازمة للإسعافات الأولية أمر لا مفر منه، وكذلك الصراعات بين المواطنين والمهاجرين في حالة ندرة نسبية ومع ذلك، بمساعدة المجتمع الدولي (على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي، إلخ) والتحطيط المتوسط الأجل المناسب الذي يأخذ في الاعتبار الآثار الإيجابية لمشاركة عمالية حقيقة لللاجئين السوريين في تركيا، ويمكن تحقيق مستقبل التكامل الاجتماعي الاقتصادي الحقيقي مع توفير الحد الأدنى من الصراعات.

ثانياً : تعزيز فرص العمل لللاجئين السوريين من خلال تحسين مستوى العلمي والتعليمي (لا يزال العديد من الأطفال خارج المدارس والبالغين ذو مستوى تعليمي منخفض) وكذلك تحسين مستوى المهارات التدريبية (كثير منهم بدون أي مهارة أو تدريب) ، وتعزيز كفاءة اللغة المحلية ، ورفع مستوى الوعي بالالتزامات والحقوق القانونية (التدريب ، والصحة ، وسوق العمل ، وتصريح الإقامة ، وما إلى ذلك) وتحسين مهاراتهم في مجال الأعمال الحرة عن طريق تسهيل تصاريح العمل وفرص الاستثمار ، ولا سيما في القطاعات التي تبيّن أنها أكثر إنتاجية من خلال الطرح الحالي.

موجز السياسات

كما يمكن أيضًا دمج اللاجئين السوريين في المجتمع على وجه السرعة باقتراح سياسة معتدلة بدلاً من منحهم مساعدات مالية وعینية لتقدير المساهمة الصافية لللاجئين السوريين في الاقتصاد التركي فمن شأن تعزيز تكامل اليد العاملة وتيسير بدء الأعمال التجارية الصغيرة أن يقلل الضغط على موارد المساعدة العامة في العديد من المدن وبهذه السياسة يقل التناقض على الموارد بين المواطنين والمهاجرين.

ثالثاً: من أجل تجنب تأثير اللاجئين السوريين على المواطنين، من الضروري إجراء مسح ميداني شامل لاستكشاف فرص العمل التكميلية (حيثما كانت موجودة من حيث القطاع والموقع) ومتطلبات المهارات لتحقيقها. سوف تعزز نتيجة هذا الاستطلاع عدم التطابق في سوق العمل التركي.

إلى جانب مواجهة بعض المقاومة العامة من المواطنين للتكامل والتي يمكن تجنبها من خلال رفع مستوى الوعي حول التأثير الحقيقي لهؤلاء اللاجئين في الاقتصاد من خلال تعزيز نتائج البحث وعرضها مثل النتائج الحالية، والتي يمكن استخدامها لتغيير الآراء العامة مع الحجج الأخرى وتبرير الضرورة لتنفيذ سياسات الاندماج إذا استمر غالبية اللاجئين السوريين في البقاء.

وفي هذا السياق يبدو أن اتباع نهج أكثر شمولية يعتبر عاملاً رئيسياً لتحفيز تكلفة اللاجئين على البلد المضيف مما يستلزم المشاركة الفعالة للجهات المحلية مثل البلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني في تصميم وصياغة المشروع وتنفيذه مع الاهتمام بالحصول على مزيد من الموارد والبيانات الأكثر رسمية وتوثيقاً.

تدعم النتائج التطبيقية للمشروع البحثي أهمية خلق فرص عمل أكثر لللاجئين المقيمين وذلك من خلال تحسين مستوى التعليم والمهارة والقدرة على مزاولة الأعمال الحرية وتوفير تصاريح العمل بمناطق الأعمال المستهدفة بعناية (الأعمال التكميلية والمفتوحة) مما سيعزز من مساهمتهم في النمو الاقتصادي وذلك بسبب حقيقة أن الأثر الإنتاجي أكبر من الأثر الاستهلاكي. كما أن دراسة تحليل المخرجات بالنسبة للمدخلات ضمن إطار مشروع البحث سيركز على خلق العمالة الوطنية الناشئة من عملية تقييم أثر كل من الإنتاج والطلب.

ووفقاً للنتائج، فإن تأثير الطلب الاستهلاكي يولد عمالة وطنية أكثر من التي يولدها الطلب الإنتاجي، مما يعني أن تحسين قدرة السوريين على إقامة المشاريع سيرفع فرص العمل في المجتمع على صعيد كلاً من السوريين والمحليين.

موجز السياسات

وبهذا المعنى، فإنه من الملاحظ بشكل خاص كيف أن هجرة السوريين إلى تركيا أصبحت عاملاً في الحراك الاقتصادي الذي ليس هو بفائدة على المجتمع السوري فحسب ولكن أيضاً للمجتمعات التركية المضيفة.

كما أن المساهمات المباشرة وغير مباشرة من حيث الإنتاج والطلب فهي وثيقة الصلة فإذا تم توجيهها بشكل صحيح وترويجها، يمكن أن تصبح ميزة نسبية للبلاد وليس عبئاً يتطلب الرعاية

All FEMISE Policy Briefs are available at our website:
www.femise.org



FEMISE is a Euromed network established in June 2005 as a non-profit, non-governmental organisation (NGO) following 8 years of operation.

FEMISE is coordinated by the Economic Research Forum (Cairo, Egypt) and the Institut de la Méditerranée (Marseille, France) and gathers more than 95 members of economic research institutes, representing the 37 partners of the Barcelona Process.

Its main objectives are:

- to contribute to the reinforcement of dialogue on economic and financial issues in the Euro-Mediterranean partnership, within the framework of the European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean,*
- to improve the understanding of priority stakes in the economic and social spheres, and their repercussions on Mediterranean partners in the framework of implementation of EU Association Agreements and Action Plans,*
- to consolidate the partners of the network of research institutes capable of North-South and South-South interactions, while it sets into motion a transfer of know-how and knowledge between members.*



The policy brief has been produced with the financial assistance of the European Union within the context of the FEMISE program. The contents of this document are the sole responsibility of the authors and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.